مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: إدارة مخاطر الائتمان لدى المصارف الخاصة العاملة في سورية على ضوء قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 خلال الأزمة الراهنة
اسم الكاتب: د. عبدالرزاق حساني، مروى بيوض
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5371
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 01:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Credit Risk Management At Private Banks Operating In Syria Through The Resolution No. 597 Of Money And Credit Council

Dr.Abdul Razzak Hassani [*]
Marwa Bayoud [**]

(Received 11 / 6 / 2019. Accepted 15 / 1 / 2020)

□ ABSTRACT □

This paper aims to examine credit risk, for a sample of private banks during recent Syrian crisis, Through the application of Money and Credit Council Resolution No. 597 of 2009 related to debt classification and credit risk management. Also it is testing if there are differences between the studied banks in applying this resolution and to evaluate credit polices. The analytical descriptive approach was followed in the research, the Author concluded that the banks in question differed in applying the resolution No.597; that Bank of Jordan and Bank Audi are respecting the resolution by following councils credit policy. While Al Baraka Bank and Islamic World Bank both of them depends on the provision of direct credit facilities, and follows a non-performing financing policy that leads to higher non-performing loans resulting from the granting of these facilities.

Key words: Bank Credit, Credit Risk, Credit Risk Management.

[*]**Assistant Professor, Banking and Insurance Division. Faculty of Economics. Damascus University, Damascus, Syria.**

[**]**Postgraduate Student, Department of Banking and Financial Sciences. Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria. marwabayoud90@gmail.com**

إدارة مخاطر الائتمان لدى المصارف الخاصة العاملة في سورية على ضوء قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 خلال الأزمة الراهنة

الدكتور عبد الرزاق حساني*

مروى بيوض**

(تاريخ الإيداع 11 / 6 / 2019. قُبِل للنشر في 15 / 1 / 2020)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث دراسة إدارة المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف الخاصة في ظل الأزمة الراهنة، وذلك على ضوء قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 المتعلّق بتصنيف الديون وإدارة مخاطر الائتمان. وهدف البحث إلى دراسة الفروق بين المصارف المدروسة في تطبيق هذا القرار؛ وتقييم السياسة التمويلية التي تتبعها المصارف المدروسة. وقد توصلت الباحثة إلى أنّ هناك تباين فيما بين المصارف في تطبيق القرار (597)؛ حيث يتّبع كل من بنك الأردن، وبنك عودة سياسة تمويلية حذرة. وأنّ بنك البركة والبنك الدولي الإسلامي كل منهما لا يتبع سياسة حذرة تماماً حيث يقومان بتقديم التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بدرجة أكبر من باقي المصارف عيّنة الدراسة، الأمر الذي انعكس بارتفاع الديون غير المنتجة الناتجة عن منح هذه التسهيلات.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر الائتمانية.

* أستاذ مساعد – قسم المصارف والتأمين – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

** طالبة دراسات عليا – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
marwabayoud90@gmail.com

مقدمة:

يحتل الائتمان أهمية بالغة ضمن النظام المصرفي والاقتصاد الذي يعمل فيه، فهو يلعب الدور الرائد في توجيه الموارد المالية نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يسهم في زيادة الاستثمارات وزيادة الإنتاج وارتفاع الدخول وتحقيق مزيد من الرفاه والانتعاش الاقتصادي، لذلك لا بدّ أن يتم منح الائتمان ضمن إطار عام من المبادئ والمعايير والسياسات الرشيدة. حيث أنّ الائتمان عملية تكتنفها العديد من المخاطر وبدرجات متفاوتة ومن مصادر متعددة، وأيّاً كان مصدرها أو أسبابها فهي تحدّ من قدرة المصارف على تحقيق أهدافها وغاياتها، وتُضعف من قدرتها على ممارسة نشاطاتها والتوسع في أعمالها، وتَنقص من كفاءة وفعالية استغلال الفرص المتاحة في البيئة المصرفية وتزيد من التهديدات التي تواجهها المصارف التي تنعكس على تقليص أرباح المصارف وأحياناً تعرّضها لخسائر كبيرة قد تودي بها إلى الإفلاس؛ لذلك لا بدّ من إدارتها من خلال تعريفها وتحديدها وقياسها والرقابة عليها، ولذلك عمدت السلطة النقدية في سورية مُمثّلةً بمجلس النقد والتسليف على إصدار القرار رقم 597 لعام 2009 المُتعلّق بتصنيف الديون وإدارة مخاطر الائتمان، والذي يشكّل جوهر هذا البحث.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أنّ مخاطر الائتمان والخسائر الناتجة عنها من المواضيع المهمة لدى مسؤولي المصارف، لما تسببه من عواقب مالية تهدد كيان المصرف ويمكن أن تنعكس على القطاع المصرفي ككُل؛ ومن خلال دراسة الأزمات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الدولي تُلاحظ الآثار المباشرة وغير المباشرة لها (حيث أنّ أحد أهم أسباب حدوث تلك الأزمات هو الفشل في إدارة المخاطر المصرفية، وانخفاض مستوى الإفصاح عن نوعية وحجم المخاطر التي تتعرض لها هذه المصارف؛ وبالتالي تعرّض المصارف لعسر مالي يؤدي إلى التراجع وانخفاض درجة الأمان وربما الإفلاس كما حدث للعديد من المصارف في الأزمة المالية الأخيرة عام 2008) (**الراوي، 2009، 5**)، كما أنّ هذه المخاطر تُعيق وتعمل بشكل عكسي وتحول دون تحقيق أهداف سياسة الائتمان؛ وبالتالي يجب العمل على إدارة هذه المخاطر بالشكل الذي يحقق للمصرف أهدافه ولا سيما الاستمرارية في السوق وتحقيق عوائد مُجدية من الأرباح.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى التزام المصارف محل الدراسة بتطبيق أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597) لعام 2009؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مدى التزام المصارف عينة الدراسة في إدارة مخاطر التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597) لعام 2009؟

2. ما مدى التزام المصارف عينة الدراسة في إدارة مخاطر التسهيلات الائتمانية غير المباشرة الممنوحة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597) لعام 2009؟

3. ما مدى التزام المصارف عينة الدراسة في إدارة المؤونات المُخصّصة لمواجهة مخاطر الائتمان وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597) لعام 2009؟

أهمية البحث وأهدافه:

الأهمية النظرية: تبرز الأهمية النظرية في تناول المخاطر الائتمانية التي تتعرّض لها المصارف بشكل عام، والمصارف الخاصة العاملة في سورية بشكل خاص، وضرورة إدارتها بشكل يزيد من أرباح المصارف ويخفف من تأثيرها على الأداء الكلي لهذه المصارف.

الأهمية العملية: تأتي الأهمية العملية من خلال دراسة مدى التزام المصارف عيّنة الدراسة في تطبيق أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597) لعام 2009، بما يحقق لهذه المصارف أداة فاعلة لإدارة مخاطرها الائتمانية.

أهداف البحث: وتتمثّل في التعرّف على:

- أهمية دراسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تتعرّض لها المصارف.
- مدى التزام المصارف عيّنة الدراسة بقرار مجلس النقد والتسليف.
- مدى مساهمة قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597) لعام 2009 في دعم الإجراءات والتدابير اللازمة لإدارة المخاطر الائتمانية.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا يوجد فروق جوهرية بين المصارف عيّنة الدراسة في إدارة الديون غير المنتجة كنسبة من التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة.

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق جوهرية بين المصارف عيّنة الدراسة في إدارة الديون غير المنتجة كنسبة من التسهيلات الائتمانية الإجمالية الممنوحة.

الفرضية الثالثة: لا يوجد فروق جوهرية بين المصارف عيّنة الدراسة في إدارة المؤونات كنسبة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

متغيرات البحث:

تتمثّل المتغيرات المستقلة في كلّ من الديون غير المنتجة، والمؤونات.

أمّا المتغير التابع فيُقاس بالتسهيلات الائتمانية الإجمالية، والمباشرة.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي لأهم ما ورد في المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدراسات والأبحاث والرسائل العلمية بما يخدم الإطار النظري؛ أمّا في إطار الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات فقد اعتمدت الباحثة على بيانات المصارف المدروسة المتعلّقة بالائتمان الممنوح وذلك باستخدام كلّ من برنامجي Exel والحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية النسخة (23) (Statistical Package for the Social Sciences) (SPSS23).

مجتمع وعيّنة البحث:

تمثّل مجتمع البحث بالمصارف الخاصة العاملة في سورية، أمّا عيّنة البحث فتمثّلت ببنك عودة، وبنك الأردن، كمصرفين تقليديين؛ وبنك البركة، والبنك الدولي الإسلامي، كمصرفين إسلاميين.

ثانياً: المخاطر الائتمانية:

1-**تعريف المخاطر الائتمانية:** عرّفت لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر المصرفية على أنّها عملية يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها بهدف ضمان الآتي **(الوالي، 2015، 12)**:

أ. فهم المخاطر: أي أنّ المخاطر ضمن الإطار المُوافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف.

ب. إنّ عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف.

ت. إنّ العائد المتوقع يتناسب مع درجة المخاطرة.

ث. إنّ تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى الخطر.

ج. إنّ القرارات المتعلّقة بتحمّل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

ح. إنّ حوافز الأداء المطبّقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر.

وتُعتبر المخاطر الائتمانية من أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف وذلك لأنّها تؤثّر على المركز المالي للمصرف وبالتالي تُعنى بالدراسة والاهتمام من قبل الباحثين وإدارات المصارف والهيئات المالية والمصرفية وتُعرّف على أنّها: الخسائر المالية المُحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات رأسماله، وتُعتبر القروض من أهم مصادر مخاطر الائتمان **(والي، 2015، 18)**. وبالتالي تسعى المؤسسات المصرفية لإدارة هذه المخاطر بالشكل الأمثل الذي يضمن حقوق المصرف ويحافظ على رأسماله وإيراداته. وتُمارس إدارة المخاطر على جميع المستويات التنظيمية للمصرف وذلك بأن تكون كل الإدارات والأقسام طرفاً في عملية إدارة المخاطر **(أبو كمال، 2007، 68)**.

وترى الباحثة ممّا سبق أنّه يمكن تخفيف المخاطر المتعلّقة بالائتمان المصرفي من خلال تشكيلة واسعة من القروض واعتماد مبدأ التنويع، على أن يتم منح الائتمان وفق الضوابط السليمة بما ينسجم مع السياسات المصرفية.

2-أنواع المخاطر الائتمانية:

تتنوّع المخاطر المذكورة على ضوء كلّ من أشكال التسهيلات الائتمانية، حيث يتميّز كلّ منها بحسب المخاطر التي تنشأ عن طبيعة العملية ذاتها والضمانات المُقدّمة والتطورات المستقبلية المتوقعة **(انجرو، 2007، 50)**. وبالتالي يُعتبر الخطر الائتماني خطراً تدريجياً، لذلك يمكن تصنيفه تبعاً لدرجة المخاطرة وفق الآتي:

أ. خطر التجميد: وهو الخطر الذي يتم بموجبه تجميد جزء من أموال المصرف لدى الغير تبعاً لتواريخ استحقاقها، أي أنه الخطر المترتب عن عدم تسديد المدين لديونه في تواريخ استحقاقها بسبب العجز المؤقت في خزينته وبمعنى آخر يرتبط بسوء إدارة النقدية، أو لسبب عدم التوافق بين إيرادات المقترض ومدفوعاته، إذاً هو الخطر الذي ينجم عن عملية ائتمانية رديئة نتيجة عدم سداد العميل لالتزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المُتفق عليه. وينشأ عنه ما يُعرف بخطر الفشل في المطابقة بين السحوبات النقدية للمودعين وتسديد الطرف المقترض **(غاشو،2014، 33)**.

ب. مخاطر العجز عن السداد: ويعتبر من أسوأ أنواع المخاطر الائتمانية والناجم عن حالة إعسار أو إفلاس العميل، أي العجز الاقتصادي للعميل عن السداد **(المملوك، 2014، 71)**.

ت. خطر عدم ملاءة المدين: في هذه الحالة يبقى العميل قادر على تسديد التزاماته خلال الفترة قصيرة الأجل، ولكن قيمة أصوله لا تسمح له بالتسديد في الأجلين المتوسط والبعيد، حيث تكون ديون العميل أكبر من أصوله مع احتمال تعرضه للإفلاس **(منصور، 2006، 22)**.

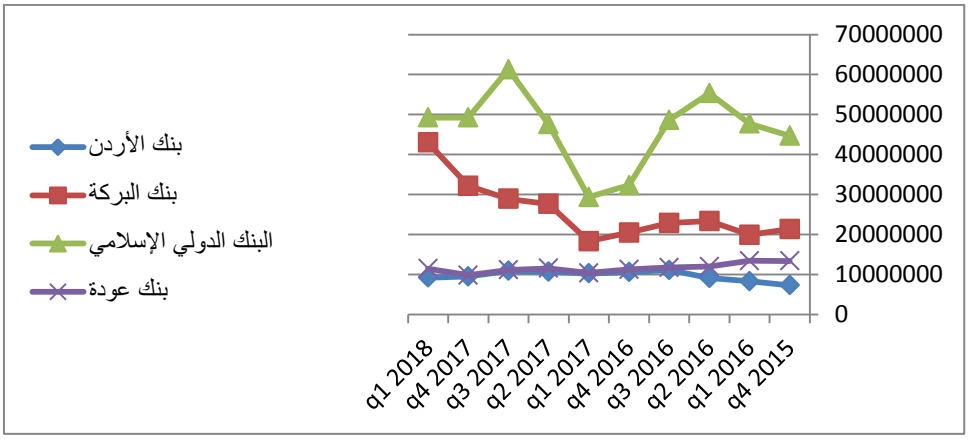
ث. مخاطر أخرى وتتمثّل في التركّز الائتماني، وتآكل الضمانات أو المخاطر القانونية:

1. التركّز الائتماني: ويعني الكثافة المصرفية للعميل أو التركيز في منطقة جغرافية معينة أو التركيز على قطاع اقتصادي محدد **(الطائي، 2013، 92)**. ولا يخص ما لذلك من تأثير خطير على المصرف عندما يتغيّر أحد العملاء الكبار، أو يُلحق ضرر اقتصادي أو أي أزمة جغرافية معيّنة.
2. تآكل الضمانات وتدهور الجدارة الائتمانية: وتعني تدني قيمة الضمانات، والتي يجب على المصرف متابعتها وتقييمها باستمرار **(مسمح، 2015، 50)**، ولا سيما الضمانات العقارية.
3. المخاطر الأدبية وخاصةً في عدم تماثل المعلومات: في حدود ما يوفّره المقترض من وثائق محاسبية والمقابلات الشخصية وبالنسبة للأنظمة المصرفية التي يتميز سعر الفائدة فيها بالتحديد عند مستوى معين يصبح قرار رفض الائتمان هو النتيجة العامة لكافة المشاريع التي تنضوي على مخاطرة. فتتأثر وظيفة الإقراض ومنه الكفاءة التمويلية للمصرف **(العايب، 2011، 279)**.
4. مخاطر قانونية: وتتعلق بالوضع القانوني للمشاريع التي يقوم المصرف بتمويلها، ومن أهمّها المخاطر الناجمة عن الأخطاء في العقود؛ وما ينجم عن عدم فعالية النظام القضائي ولا سيما التأخر الكبير في إجراءات التقاضي **(حبشي، 2012، 7)**.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية:

تمّت الدراسة على مجموعة من المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية وهي: بنك عودة وبنك البركة والبنك الدولي الإسلامي وبنك الأردن. وشملت فترة الدراسة البيانات الربعية بدءاً من الربع الرابع لعام 2015 وحتى الربع الأول لعام 2018. وتضمّنت البيانات المذكورة التسهيلات المباشرة، وغير المباشرة (قروض الأفراد، والقروض العقارية، وقروض الشركات الكبرى، وقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقروض للحكومة والقطاع العام) التي منحتها المصارف محل الدراسة لعملائها خلال فترة الدراسة. ويوضح كلّ من الجدولين رقم (1) ورقم (2) التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة للعملاء (انظر الملحق).

1-وكما يوضّح الشكل البياني رقم (1) أدناه صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة:

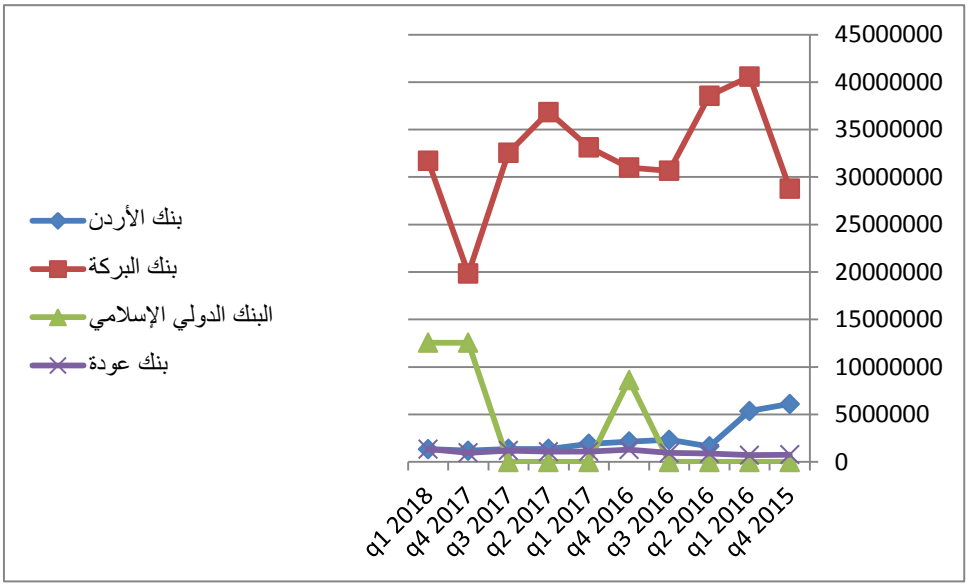


الشكل رقم (1) صافي التسهيلات المباشرة

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (1) باستخدام برنامج Excel.

يتّضح من خلال الشكل رقم (1) انخفاض التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل كل من بنك عودة وبنك الأردن مع الحفاظ على مستوى مُتقارب وهو ما دون (14 مليار ليرة سورية)، في حين نلاحظ تنامي التسهيلات التي منحها بنك البركة، وأنّ البنك الإسلامي الدولي كان الأول في منح التسهيلات المصرفية المباشرة ولكن مع تذبذب قيمة هذه التسهيلات خلال فترة الدراسة.

2-وبناءً على معطيات الجدول رقم (2) تم الحصول على الشكل رقم (2) الآتي:



الشكل رقم (2) صافي التسهيلات غير المباشرة

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (2) باستخدام برنامج Excel.

يتّضح من خلال الشكل رقم (2) انخفاض التسهيلات الائتمانية غير المباشرة الممنوحة من قبل كل من بنك عودة وبنك الأردن مع الحفاظ على مستوى مُتقارب وهو ما دون (6 مليار ليرة سورية)، في حين نلاحظ انقطاع التسهيلات التي منحها بنك الإسلامي الدولي، وأن البنك البركة كان الأول في منح التسهيلات المصرفية المباشرة ولكن مع تذبذب قيمة هذه التسهيلات خلال فترة الدراسة.

3-مخاطر التسهيلات المباشرة:

تمّت دراسة كيفية إدارة مخاطر الائتمان بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597) لعام 2009؛ الذي صنّف التسهيلات الائتمانية إلى تسهيلات مُنتجة للعوائد وتسهيلات غير مُنتجة للعوائد وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي يتّسم بها كل دين، وفق التصنيف الآتي:

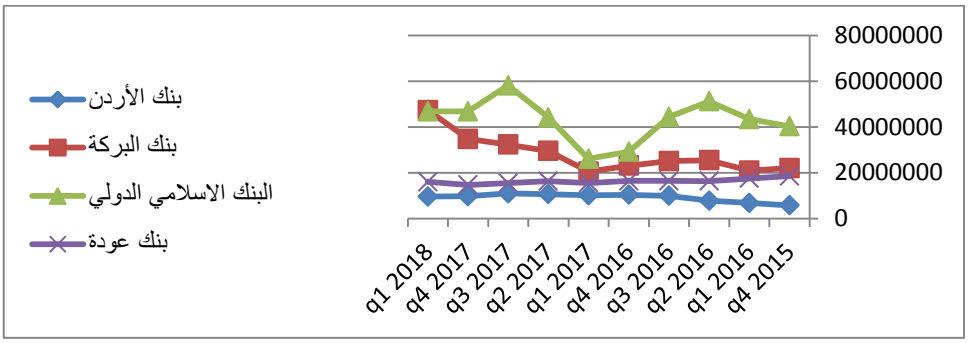
3-1. الديون المنتجة:

أ- ديون متدنّية المخاطر.

ب- ديون عادية مقبولة المخاطر.

ت- ديون تطلب اهتمام خاص.

كما هو مبين في الجدولين رقم (3) ورقم (4) لقد تمّ تصنيف إدارة مخاطر التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة للديون المنتجة حسب درجة المخاطرة. وبناءً على الجدولين المذكورين تمّ رسم الشكلين (3) و (4).

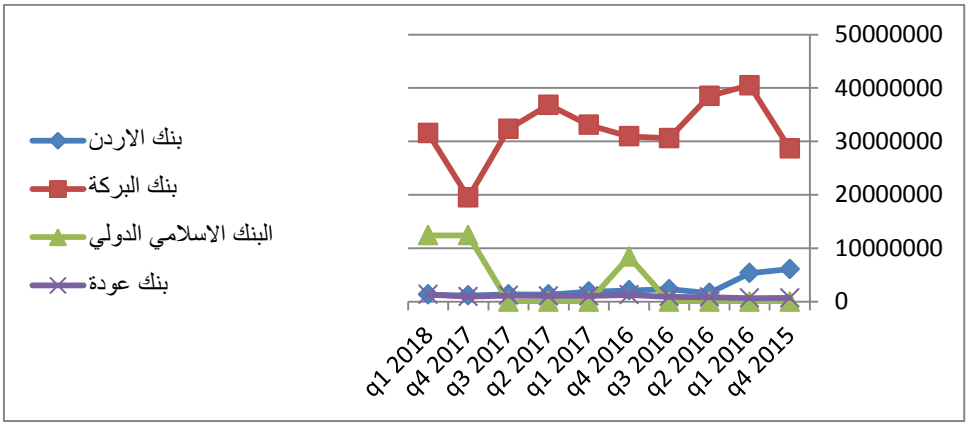


الشكل رقم (3) إدارة مخاطر التسهيلات الائتمانية المباشرة

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (3) باستخدام برنامج Excel.

يتّضح من الشكل أعلاه استقرار مستوى الديون بالنسبة لكل من بنك عودة وبنك الأردن، ونلاحظ أنّ الفترة الأخيرة بدءاً من الربع الثاني من عام 2017 حيث تزايد على نحو مطّرد كل من الديون المقبولة المخاطر، والديون التي تتطلّب اهتماماً خاصاً بدءاً من الربع الثالث للعام المذكور بالنسبة لبنك البركة؛ في حين نلاحظ عدم الاستقرار في إدارة المخاطر بالنسبة للبنك الإسلامي الدولي، ونلاحظ أنّ الفترة الأخيرة بدءاً من الربع الثاني من عام 2017 حيث الديون عالية المخاطر تضاعفت تقريباً خلال الربعين الأخيرين للعام المذكور.

وبناءً على معطيات الجدول رقم (4) تمّ الحصول على الشكل رقم (4) الآتي:



الشكل رقم (4) إدارة مخاطر التسهيلات الائتمانية غير المباشرة

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (4) باستخدام برنامج Excel.

يتّضح من الشكل أعلاه استقرار مستوى الديون بالنسبة لكل من بنك عودة وبنك الأردن، كذلك البنك الإسلامي الدولي بشكل نسبي باستثناء الربع الأخير. في حين نلاحظ عدم الاستقرار في إدارة المخاطر للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة بالنسبة لبنك البركة.

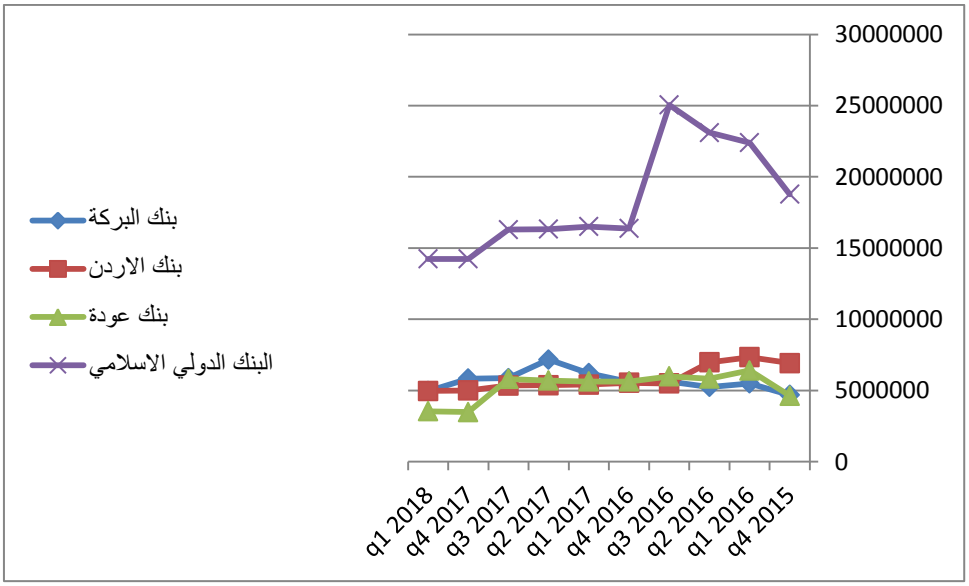
3-2. الديون غير المنتجة:

أ- ديون دون المستوى.

ب- ديون مشكوك بتحصيلها.

ت- ديون رديئة.

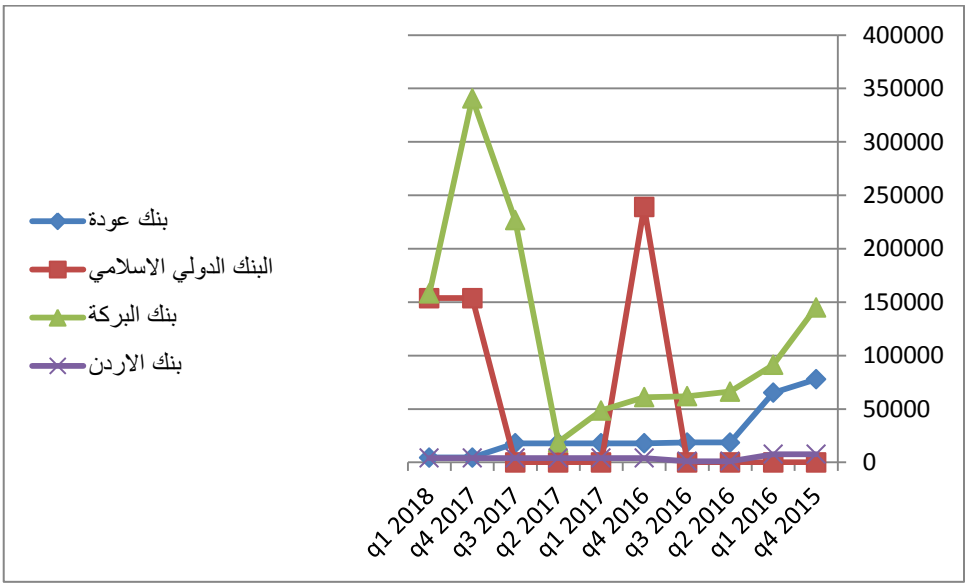
ويوضّح كل من الجدولين رقم (5) ورقم (6) إدارة مخاطر التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة للديون غير المنتجة حسب درجة المخاطرة.



الشكل رقم (5) إدارة مخاطر التسهيلات الائتمانية المباشرة للديون غير المنتجة

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (5) باستخدام برنامج Excel.

يتّضح من الشكل أعلاه استقرار وتدنّي مستوى الديون للتسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة لكل من بنك البركة وبنك عودة وبنك الأردن، في حين نجد ارتفاع مستوى الديون للتسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة للبنك الدولي الإسلامي.



الشكل رقم (6) إدارة مخاطر التسهيلات الائتمانية غير المباشرة للديون غير المنتجة

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (6) باستخدام برنامج Excel.

يتّضح من الشكل أعلاه استقرار وتدني مستوى الديون للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة غير المنتجة لبنك الأردن، وانخفاضها بمرور الزمن لبنك عودة، في حين نجد ارتفاع مستوى الديون للتسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة وعدم استقرار في إدارتها للبنك الدولي الإسلامي وبنك البركة.

3-3. المخصصات التي يجب تشكيلها:

حدّد قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597) لعام 2009 ضرورة تكوين مخصصات احتياطي عام للمخاطر كما هو مبيّن في الجدول رقم (7)، ومخصصات تدنّي قيمة التسهيلات، ولم يقم أي مصرف بتخصيص أي قيمة لها.

أ- احتياطي عام لمخاطر التمويل:

الجدول رقم (7): الاحتياطي العام لمخاطر التمويل

	q4 2015	q1 2016	q2 2016	q3 2016	q4 2016	q1 2017	q2 2017	q3 2017	q4 2017	q1 2018
بنك الأردن	32337	32337	32337	32337	32337	32337	32337	32337	32337	32337
بنك البركة	36882	36882	36882	36882	36882	36882	36882	36882	36882	36882
البنك الدولي الإسلامي	106572	106572	106572	106572	106572	106572	106572	106572	106572	106572
بنك عودة	293116	293116	293116	293116	293116	293116	293116	293116	293116	293116

المصدر: موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

يتّضح من الجدول أعلاه ثبات الاحتياطي العام المُخصّص لإدارة مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة على الرغم من التغيّرات في مستوى التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة، والتغيرات في مستوى وحجم الديون المنتجة وغير المنتجة.

ب- مخصص التدني:

من خلال دراسة البيان المالي للمصارف عينة الدراسة نُلاحظ أنّه لم يتم تشكيل مخصص التدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: لا يوجد فروق جوهرية بين المصارف عينة الدراسة في إدارة الديون غير المنتجة المباشرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.

يوضح الجدول رقم (7) نسبة الديون غير المنتجة المباشرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصارف المدروسة (نسب مئوية)

البيان	الديون غير المنتجة المباشرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة			
الفترة	الأردن	عودة	البركة	الدولي الإسلامي
q4 2015	54.7	20.0	17.5	31.8
q1 2016	51.9	26.8	20.8	34.0
q2 2016	47.3	26.3	17.1	31.1
q3 2016	35.5	26.7	18.3	36.1
q4 2016	34.8	25.6	19.5	35.9
q1 2017	34.8	26.6	23.3	38.8
q2 2017	33.5	25.9	19.5	27.0
q3 2017	32.8	27.3	15.4	21.9
q4 2017	34.0	19.2	14.4	23.4
q1 2018	34.2	18.1	9.5	23.4

المصدر: موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ النسبة تراجعت لدى بنك الأردن بشكل ملموس من 54.7% إلى 35% بين الربعين الرابع 2015 والربع الثالث 2016 ثم استقرت بحدود 32–34% خلال بقية الفترة المدروسة.

ومن أجل اختبار الفرضية قمنا بمعالجة بيانات الديون غير المنتجة المباشرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصارف وفق برنامج SPSS 23، وتطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وذلك للمقارنة بين المصارف المذكورة في إدارة الديون غير المنتجة المباشرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، فنحصل على النتائج التالية:

الجدول (8) تحليل التباين الأحادي

الديون غير المنتجة المباشرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2581.410	3	860.470	25.273	.000
Within Groups	1225.714	36	34.048		
Total	3807.124	39			

المصدر: من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7) وباستخدام برنامج SPSS 23

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) تساوي (0.000) وهي أصغر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية ($\alpha = 0.05$)، وبالتالي نرفض الفرضية الأولى من فرضيات البحث ونقبل الفرضية البديلة لها، والتي تنص على أنه يوجد فروق جوهرية بين المصارف محل الدراسة في إدارة الديون غير المنتجة المباشرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة. ويعني ذلك أنه توجد سياسات مختلفة لدى كل منها لإدارة الائتمان ومخاطره.

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق جوهرية بين المصارف عينة الدراسة في إدارة الديون غير المنتجة إلى التسهيلات الائتمانية.

يوضح الجدول رقم (9) نسبة الديون غير المنتجة إلى التسهيلات الائتمانية للمصارف المدروسة (نسب مئوية)

البيان	الديون غير المنتجة إلى التسهيلات الائتمانية			
الفترة	الأردن	عودة	البركة	الدولي الإسلامي
q4 2015	38.7	19.6	8.7	31.8
q1 2016	37.5	26.3	8.3	34.0
q2 2016	42.0	25.3	7.7	31.1
q3 2016	30.5	25.7	9.2	36.1
q4 2016	30.4	24.2	9.5	46.2
q1 2017	31.5	25.3	10.5	38.8
q2 2017	30.0	24.8	9.8	27.0
q3 2017	30.8	25.9	8.6	21.9
q4 2017	31.2	18.2	10.2	19.6
q1 2018	31.7	17.0	6.1	19.6

المصدر: موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من الجدول السابق أنّ النسبة تراجعت لدى بنك الأردن بشكل ملموس من 38.7% إلى 30.5% بين الربعين الرابع 2015 والربع الثالث 2016 ثم استقرت بحدود 30–32% خلال بقية الفترة المدروسة.

ومن أجل اختبار الفرضية قمنا بمعالجة بيانات الديون غير المنتجة إلى التسهيلات الائتمانية للمصارف وفق برنامج SPSS 23، وتطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وذلك للمقارنة بين المصارف المذكورة في إدارة الديون غير المنتجة إلى التسهيلات الائتمانية، فنحصل على النتائج التالية:

الجدول (10) تحليل التباين الأحادي

الديون غير المنتجة إلى التسهيلات الائتمانية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	11923582502.533	3	3974527500.844	1.187	.328
Within Groups	120536495283.615	36	3348235980.100		
Total	132460077786.148	39			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (9) وباستخدام برنامج SPSS 23

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة احتمال الدلالة (.Sig) تساوي (0.328) وهي أكبر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية ($\alpha = 0.05$)، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية من فرضيات البحث، والتي تنص على أنه لا يوجد فروق جوهرية بين المصارف محل الدراسة في إدارة الديون غير المنتجة إلى التسهيلات الائتمانية؛ ويعني ذلك أنه توجد سياسات مختلفة لدى كل منها لإدارة الائتمان ومخاطره.

الفرضية الثالثة: لا يوجد فروق جوهرية بين المصارف عينة الدراسة في إدارة المؤونات إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية.

يوضح الجدول رقم (11) نسبة المؤونات إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية للمصارف المدروسة (نسب مئوية)

البيان	المؤونات إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية			
الفترة	الأردن	عودة	البركة	الدولي الإسلامي
q4 2015	23.6	35.9	8.0	22.2
q1 2016	25.0	37.4	8.3	25.3
q2 2016	29.2	39.0	8.3	23.7
q3 2016	20.0	39.8	10.0	27.8
q4 2016	25.0	39.8	10.3	23.1
q1 2017	25.7	41.4	10.3	29.4
q2 2017	26.1	37.6	8.4	20.1
q3 2017	26.0	36.8	8.7	16.7
q4 2017	27.6	36.2	9.1	15.1
q1 2018	28.3	31.6	6.5	15.1

المصدر: موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من الجدول السابق أنّ النسبة تراجعت لدى بنك الأردن بشكل ملموس من 23.6% إلى 20% بين الربعين الرابع 2015 والربع الثالث 2016 ثم استقرت بحدود 25–28% خلال بقية الفترة المدروسة.

ومن أجل اختبار الفرضية قمنا بمعالجة بيانات المؤونات إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية للمصارف وفق برنامج SPSS 23، وتطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وذلك للمقارنة بين المصارف المذكورة في إدارة المؤونات إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية، فنحصل على النتائج التالية:

الجدول (12) تحليل التباين الأحادي

المؤونات إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4211.252	3	1403.751	136.190	.000
Within Groups	371.064	36	10.307		
Total	4582.316	39			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (11) وباستخدام برنامج SPSS 23

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) تساوي (0.000) وهي أصغر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية ($\alpha = 0.05$)، وبالتالي نرفض الفرضية الثالثة من فرضيات البحث ونقبل الفرضية البديلة لها، والتي تنص على أنه يوجد فروق جوهرية بين المصارف محل الدراسة في إدارة المؤونات إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية؛ ويعني ذلك أنه توجد سياسات مختلفة لدى كل منها لإدارة الائتمان ومخاطره.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1) تختلف المصارف عينة الدراسة فيما بينها في تطبيق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597) لعام 2009، الأمر الذي يعني أن هناك تباين في خبرات ومؤهلات القائمين على إدارة المصرف.

2) يتقيّد كل من بنك الأردن وبنك عودة بقرار مجلس النقد والتسليف، ويتّبع كل منهما سياسة تمويلية حذرة.

3) يعتمد بنك البركة على تقديم التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بدرجة أكبر من باقي المصارف عينة الدراسة، ويتّبع سياسة تمويلية أقل حذراً وربما يتبع سياسة مُغامرة قليلاً، الأمر الذي ينعكس على ارتفاع الديون غير المنتجة الناتجة عن التسهيلات الائتمانية غير المباشرة الممنوحة.

4) يعتمد البنك الدولي الإسلامي على تقديم التسهيلات الائتمانية المباشرة بدرجة أكبر من باقي المصارف عينة الدراسة، ويتّبع سياسة تمويلية تقوم على عدم التأكد مما يؤدي إلى ارتفاع الديون غير المنتجة الناتجة عن التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة.

التوصيات:

1) العمل على تقييم قيم الضمانات المطلوبة لمنح التسهيلات الائتمانية للعملاء بشكل دوري مما يقلّل التعرض للمخاطر الائتمانية وخصوصاً في ظروف عدم التأكد، وضرورة تكوين مخصصات لتدني القيمة.

2) إدارة الديون غير المنتجة من خلال الجدولة، وجدولة الديون غير المنتجة على شكل قروض جديدة بفوائد مخفضة بغية استعادة رأس المال مع الحصول على فوائد دائنة تغطي معدل التضخم كحد أدنى.

References:

الكتب:

Al-Rawi, Khaled, Risk Management, Al Masirah Publishing and Distribution House, Amman, 1st edition, 2009.

الأبحاث والرسائل العلمية:

1) Abu Kamal, Mervat. 2007, Modern Management of Credit Risks in Banks According to Basel II International Standards. An applied study on banks operating in Palestine, MA, unpublished, College of Commerce, Islamic University - Gaza, Palestine.

2) Al-Taie, sajah. The impact of sectoral credit focus risks on the profitability and capital of commercial banks An applied study on the Jordan Housing Bank and Jordan Kuwait Bank, Rafidain Development, No. (114), Volume (35), 2013.

3) Al-Ayeb, Yassin. 2011, The Problem of Financing Economic Institutions: A Case Study of Small and Medium Enterprises in Algeria, Ph.D. Thesis, Unpublished, University of Mentouri, Faculty of Economic Sciences and Management Sciences, Constantine, Algeria.

4) Mamlouk, Anas. 2014, Credit Risks and Their Impact on Investment Portfolios: An Applied Study on the Private Banking Sector in Syria, Ph.D. Thesis, Unpublished, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.
5) Engro, Iman. 2007, Credit Analysis and Its Role in Rationalizing the Lending Process of the Syrian Industrial Bank as a Model, Master Thesis, Unpublished, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
6) Habashi, Fethiye. Credit Risk Management in Banks, National Forum on Risk in Economic Institutions, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Constantine 2, Algeria, 12-22 / 10/2012.
7) Zaghasho, Fatima Zahra. 2014, The Problem of Non-performing Loans, Case Study of the Bank of External Algeria, Master Thesis, Unpublished, University of Constantine 2, Faculty of Economic, Business and Management Sciences, Constantine, Algeria.
8) Mamah, Dia El-Din. 2015, Measuring the Degree of Credit Risk in Local Banks Listed at the Palestine Exchange, Master Thesis, Unpublished, Faculty of Commerce, Islamic University - Gaza, Palestine.
9) Mansour, Manal. 2006, Credit Insurance - The Case of Banks and Insurance Companies in Algeria, Master Thesis, Unpublished, University of Mentouri, Faculty of Economic and Management Sciences, Constantine, Algeria.
10) Wali, Jamila. 2015, Credit Risk Management in Commercial Banks in Accordance with the Requirements of the Basel Committee, Field Study at Badr Bank and Gulf Bank, Master Thesis, Unpublished, Mohamed Boudiaf University, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, M'sila, Algeria
11) .Websites: Damascus Securities Exchange website: www.dse.sy